عدد ٢٣٦ ـ من الجزء الرابع ـ ثمن النسخة ٦ فرنك ـ الاحد ٢ ربيع ١ ١٣٦٨ ـ ٢ جانفي ١٩٤٩



جريدة علمية سياسية اسبوعية تصدر يوم الجمعة ـ أسست عام ١٣٢٥ مديرها : سليمان الجادوي
MOURCHED EL-OUMMA
الادارة : نهج سوق اللفة عدد ١٠٦ ـ تونس ـ الاشتراكات ٥٠٠ في السنة
المراسلات توجه باسم مدير الجريدة ولا ترد نشرت او لم تنشر
الاشتراكات والوصولات لا تكون إلّا بامضاء المدير ـ الحساب الجاري بالبريد عدد ١٣٢٤٩

سياسة الاستعمار تسير بالبلاد

الى الفقر ثم الى التلف والفناء

لا خفاء في ان كلمة الاستعمار كثيرا ما تذكرها الالسن وتخطها الاقلام وتشرحها الافهام شرحا يرجعها حسب غاية شارحها الى جنة النعيم وفهما ينزل بها الى الدرك الجحيم وما ذلك الاختلاف إلّا تباينا بين الوضع اللغوي والاصطلاحي . على كلمة الاستعمار بالوضع اللغوي لا تخرج عن مدلولها الحقيقي إلّا الى صيرورة القاحل ازدهارا والخراب عمرانا . وان بذلك المفهوم ترى النفوس تهش لذكرها وان القلوب تنشرح عند مشاهدة مدلولها ماثلا للعيان اسجارا باسقة وارضا مخضرة وخرابا عامرا آهلا تحفه العدالة وتسود محيطه الحرية والمساواة ...!

ذلك هو المعنى الذي يتصرف ويشتق من مادة (عمر واستعمر) الى اسم فاعل ومصدر وقاصر ومزيد فيه . اما الاستعمار الذي حمله التمدن الحديث وجاء به لما وراء البحار فعلى عكسه مدلولا ونتيجة رغم ما يسمع من ثرثرة البعض احيانا من ذوي النفوذ بانه مفخرة ولهم ان ينادوا به في اطراف المعمورة . بل كان في الحقيقة بلاء وشؤما وفقرا واذلالا واستعبادا لمن ابتلى به وداس ارضهم وانه يحمل في مطاويه مظالم متنوعة بتكوينه لشريعة اباحت له سلب نفوذ المستعمرين وادخالهم تحت الغلبة والقهر والاكراه يساقون طبق ارادة النفوس الشريرة من مبتدعي معنى ذلك الاستعمار البغيض ويسيرون بهم حسب الغايات والشهوات .

ذلك هو الاستعمار الذي تساس به اليوم الشعوب المستضعفة والذي تجري احكامه في في اقطار شاسعة بشريعة من وضع الاقوياء لا تمت الى الانسانية ولا الى البشرية النقية بحال فلهذا وذاك ترى بعض المتبصرين من اساطينه (وقليل ما هم) قد ضجوا من عواقبه الوخيمة فانذروا ونادوا بوجوب الاقلاع عن ذلك التصرف الجائر والسياسة الملتوية والتقتير وسفصطة الشعوب المستعمرة في رغائبها بل صرح البعض بوجوب قتل الاستعمار ودفنه لانه اصبح منبع الحروب وشقاء الانسانية وتعذيب البشرية واستفحال الاغراض والتطاحن بين اقوياء الامم والتهالك في السبق للاكثار من آلات التدمير والقتل والتخريب وانه بذلك المعنى الحديث والمشاهد تحكمه واجراءاته في اقطار مستضعفة كان داء عضال ومرضا في النفوس الشريرة دفين كادت الانسانية ان تنقلب منه الى وحشية تجسمت في ذي لبد وظفر وناب من وحوش الغاب

افلا يجمل بعد ذلك ان لا يطالب على كل دولة استعمارية ان لا تغفل عما يجريه الاستعماريون في البلاد التي تحت نفوذها من البلاء والشرور والظلم والاجحاف بذلك النفوذ نفسه الذي لا يشك عاقل متبصر ان ذلك التصرف سيفقدها السلطان يوما ما ويذهب بالنفوذ وان استمراره سيذكرها عهد الروم والرومان وما كان لهم بهذه الاصقاع من بطش وعتو في الارض واستعمار قاس وذي هول شديد

على ان لا فرق في البعض من اساطينه الذين استفاقوا للعواقب الوخيمة فانذروا مرارا وتكرارا وانهم لحد الساعة لم يسمع لهم قولا وما ذلك إلّا لسلطة الاستعمار والمعمرين وتصرفهم خداعا في نفوذ من بيده النفوذ هنا وهنالك وباسم المحافظة على استبقاء ذلك النفوذ الكامل لحفظ المدنية الافرنسية وراء البحار ...

على ان الحق غير هذا وذاك بحال بل ان الجالية الاستعمارية التي نزحت الى الشمال الافريقي لا يهمها إلّا الثراء العاجل من غير نظر الى ما يلزمه من الوقت الطبيعي لنموه فكان ابتلاعه قاسيا وطامعه لا تقف عند حد محدود وتلك السلطة والتهديد الذي يشهره احيانا اذا احس بشيء يتحرك من السلطة العليا يمس الاستعمار لفائدة المستعمرين تقوم قيامته ويظهر التخوف من القائه في البحر . هذا من جهة ومن جهة اخرى ان التضحية بمستعود يتطعم حلاوته من آن لاخر على الغير المنعوت بالشهامة والصبر ارجاعه لاهله ولو ان الاخذ كان اغتصابا

ولقد كان يؤمل حقيقة ان فرنسا الجمهورية ستكون سابقة لغيرها من الدول الكبرى الاسلامية في ذلك السخاء والرجوع الى التعهد بلا مطل ولا عطاء الشعوب ما تقتضيه بنود اصل العهود وما يطلبون .

وان قبل هذا التاريخ قد نصح حكومته ذلك الوزير الخطير المأسوف على حياته المتبصر والديموقراطي الصميم الذي لم تنبت فرنسا كثيرا من امثاله (واما امثال كولونا فكثير) واعني به م. فيانو عند اخطاره لها فيما يتعلق بالاقطار السورية والمملكة التونسية كلا من هذه وتلك بحسب ما اعطاه من الحقائق فقد ذهب نصحه ووظيفه معا اثر ضجة استعمارية في صحف رجعية من انه خان وطنه وهو النصوح المتبصر حيث تحقق وان الاولى ان يكون ما طالبته الشعوب السورية (بيدي لا بيد عمرو) ولكن كان ذلك بيد عمرو دون بعد في التاريخ ، شان الذي يعتز بالقوة والجبروت ولا يعمل للمستقبل حسابه في النظر السديد

وها ان بالامس القريب ايضا قد سمع العالم المتمدن صيحة داوية وانذارا صادرا عن رجل الجيش العظيم الا وهو الجنرال كاترو وذلك نصحا منه لدولته ولشعبه فاحدث اندهاشا وتعجبا في الاوساط الاستعمارية . لا من كونها جاءت باستنكار وتقبيح الاستعمار في شكله الحاضر . بل من صدورها عن جندي اخلاقا وتربية عسكرية انطبعت على التعلق بالفتح والاستيلاء والتسلط كيف رقت عاطفته الانسانية فحولت له الاصداع بذلك الانذار الغريب والصيحة الداوية التي ليس الشان فيها ان تصدر عن رجال الثكنات واسود القلاع

بل الذي يريد ان يتفهم موقف الجنرال كاترو في نصحه وانذاره يجد ان لا رقة في العاطفة ولا انقلاب في لذة الغزو والاستيلاء كما توهمه غلاة الاستعمار بل لما شاهده عيانا ولمسه مباشرة من ان الشعوب المساسة بسياسة التفقير القاتلة جوعا وعراء لم يبق لها في الصبر منزع حيث استبانت وان الهاوية قد فغرت فاها وكشرت عن انيابها الاصل للابتلاع . وانه شاهد القلق والاضطراب يسود شعوب الحكم الاستعماري من الاقصى شرقا الى ضفاف المحيط غربا تطلبا للنجاة والتحرير مما هم فيه من شدة وسوء مئال فنصح وضم صوته الى الناصحين المتبصرين الفرنسيين الاحرار رغبة في وجوب العمل بشريعة الانسانية والاخوة البشرية وبالشرف الذي يكتسب من الرجوع الى الحق حيث تتكون العظمة التاريخية في الاعتراف به والسخاء بلا تسويف ... فكيف لا يتنازع البقاء من له تاريخ ومجد واستقلال داخلي معترف به ليسترجع السيادة الكاملة ولا يهاب الفناء وان لا يخشى عاقبة الخلود لبلاء الاستعمار الذي ابتلع الارض الخصبا والادارة والنفوذ وافقده الاستطاعة على رد ما اثقل كاهله من اوقار التكاليف الجبائية المتنوعة المصادر المتحدة في قوة استنزاف الدم واتلاف الجهود

هذا اعلى ان صيحة الجنرال كاترو لم تكن هي الاولى في بابها بل هو مسبوق ببعض امثاله من العقلاء الاحرار معترفين بفساد السلوك الاستعماري وبما للشعوب المساسة بتلك السياسة من الحقوق

وبما انه قد علقت في ذاكرتنا قديما ترجمة مقال نشر في جريدة باريسية كبري راينا من اللائق ذكره باقتضاب لانه حذو النعل بالنعل من الجنرال الانف الذكر وذلك عملا بان كلمة الحق يحمد ذكرها وتكرارها؛ رجاء التاثير اولا ثم الاعتراف بالجميل ولو قولا وان صاحب ذلك المقال قد ادمج في الاستعمار سكان الارض استعمارا والقصور نفوذا وحكما وكلهم معمرون مسؤولون، قال : ان الانظار في خلال هذا العهد الذي اخذت النهضة فيه تغيير كافة الممالك الاسلامية متجهة نحو بلادنا لانها اصبحت كوطن للافكار الحرة . وان في ذلك اوثق وسيلة لاعلان شان فرنسا بالمشرق . وعليه فلا يمكن ان نستديم ذلك الشعور اذا لم نكن صادقين في مستعمراتنا وفي المملكة التونسية على الخصوص اذا استفحلت العداوة بين المسلمين والمعمرين بتكالب المعمرين على سوء المعاملة والقساوة في الطلب والارهاق في الحقوق. لان ذلك الاستمرار سيفقدنا حتى محبة وود الطبقة التي اشربت نفوذنا ولم يبق لنا عليها سلطة سوى الضغط الى ان قال : كيف يتعامى من بيده نفوذ فرنسا من معمرين وغيرهم بتونس حتى لا يدركوا انه من المستحيل ان تتركهم فرنسا يقاومون مقاصدها بالسلاح الذي وضعته في ايديهم

هذا ما تغنى به احرار فرنسا قديما وحديثا ولا زالت الصحف الوطنية تكرر وتطالب به ولا زال ما انتقدوه وانتقدناه يشتد من طغام الاستعمار ويمتد وان ضعف ولاة الامور امام ذلك التاثير مكتوفة اليدين واجمة من تهديد ذلك الجانب وتوعده ووعيده. والمطامع تتسع منه والرغائب الا شعبية لا تقف عند حد

وان الجانب الوطني لا يرى إلّا الميزان سيبلغ الى العشرين مليار وان اسعار الاستهلاك ترتفع من آن لاخر ومن شهر الى شهر وان ادارات الايالة تكتض بجيوش المتوظفين والمتوظفات أعوانس وكواعب وشيوخ وشبان وان المرتبات تنمو نمو البقول في الارض الندية ولا تقف على حد وتكتال لهم بغير

[البقية على الصفحة الثانية]

شمس الدين وحزبه الموهوم

من الامثال الماثورة قولهم ان افعال العقلاء تصان عن العبث. ولهذا يندهش الحصيف اذا رجع الى حجاه وفكر في افعال بعض الذين يشملهم الخفاء وتغمر شخصيتهم النكرة التي لا تعرف إلّا بالاضافة كيف يسوغهم حب الظهور الى خرق ما جاء به الشرع والعقل من وجوب التراصد والتضامن والوحدة الشعبية والالتيام. منذرا عاقبة التفرق والتخاذل التي لا تنتج إلّا الخيبة والفشل. لاسيما في جانب الشعوب التي افقدها القوي الغالب كل وسائل النهوض وقطع عنها سبل الوصول ولكن بالنظر الى التاريخ لا يعجب فقد يعيد نفسه كما قيل غير ان اعادته اذا لم تكن من الصدف فلا يسلم من الاستغراب . ولو كان معيده يدعي انه مدفوع بدافع الشرف العملي حيث كان واضح البطلان مفضوح الغاية فيما اعلن عنه في بيانه ؟؟ الاخير. وانه من البلية ان يظن بانه يقود الراي العام بعد ان اصبح بتجاربه مستيقظا بصيرا بشعوذة الحديث ولغو الكلام . وليعلم انه عند ظهور الحزب الدستوري او حزب الامة العتيد البار في يمينه الصادق المبادي (رحم الله مؤسسه الخالد) فقد فوجيء بتكوين الحزب الاصلاحي او المعتدل وذلك من نعومة انامل السفير لذلك العهد. ولكن ما لبث الاقليلا حتى انقاد الشعب باكمله الى الدستور.

قلنا من انامل السفير نعم من انامله لانه صرح عند سفره الى باريس للصحافة كعادته قائلا لها ان البلاد التونسية في هدو وسكون وانه ترك (الجون تونزيان) ياكلون بعضهم بعضا حيث كان الكفاح بين الصحف الدستورية وصحف الاصلاح والبرهان لذلك العهد ملتهبة الفصول ولذلك علمنا وان تلك الانامل هي التى رمت بشعلة الشقاق ولهيب الافتراق ولكن كان نصيبها الاطفاء والاخماد بعد قليل واننا اليوم الى حد الان لم يبلغنا هل ان انامل حركت شمس الدين ام ذلك اجتهاد صدف الخطا الذي لا ثواب فيه سياسيا وانما الذي يرد عليه حقيقة كل الاحتمالات هو مؤتمر ليلة القدر العام وان الجرم لازم له من غير اقامة دليل على ان لكل تونسي تأهل للعمل ما لامثاله اقتصاديا وسياسيا من الحق تحت راية الدستور

وزارة العدلية

مجلة المرافعات الشرعية

اثر صدور مجلة المرافعات الشرعية البديعة التالف كتب محرر البتي ماتان فصلا اظهر فيه ما كانت السياسة تحاوله من المقاصد نحو تلك المحاكم اصلاحا توجبه الظروف وانه نظرا لما اشتمل عليه من المغامز والنكت التاريخية لاسيما استشهاده مستطردا اقوال عضو من اللجنة التونسية من المجلس الكبير تسترا منه على ماوقع مما يؤلم الامة التونسية من باب (اني ما قلت وانما هم قالوا) وبما انه يجب اجلاسه مكانا يستحقه في هذا المقام وجب نشر ترجمة المقال بحذافره اليوم ، ثم الجواب عنه الى العدد الآتي نظرا لضيق الجريدة عن تحمل الفصل والجواب معا مع تقديرنا سلفا لما لجناب فضيلة الامام المصلح وزير العدلية شيخ الاسلام الجليل سيدى عبد العزيز جعيط الذي اغمر المحاكم الشرعية في زمن وجيز باصلاحات ذات شان اتجه له الراي العلم دون سواه منتظرا منه المزيد

قالت البتي ماتان :

مضت اربعة عشر عاما بالضبط على حين ان استدعى المقيم العام م. مرسال بيرطون لجنة لادخال اصلاح على القانون العقاري بعد اجراء ما يلزم من الاشهار حول الموضوع حسبما كان يحبه ويرضاه

وقد انيط بعهدة تلك اللجنة تاسيس قانون خاص للملك العقاري الغير المسجل الذي سبق ان صدر في حقه امر علي بتاريخ ٢٣ جانفي ١٩٣٥ لم يقع تنفيذ احكامه الى حد التاريخ

وكانت المشكلة الوعيصة التي كلفت بحلها تلك اللجنة هي تخشيص المحكمة التي يلزم بان يرجع اليها النظر في القضايا المتعلقة بتحرير « الورقة الوردية » التي ستكون رسما للعقار الغير المسجل ايلزم ان تكون المحكمة الشرعية ام المحكمة المدنية الفرنسية ام المجلس العدلي التونسي وبهذه المناسبة وبينما كانت اللجنة مجتمعة بمحضر المقيم العام صرح احد الاعضاء ممن كان يمثل القسم التونسي للمجلس الكبير ولم يباعده الى الان . ومن لم يكن له في الحقيقة اهتمام بالموضوع بكل جسارة واقدام ما يلي : « لو استفسرتم التونسيين فرادى فيما يتعلق بالاجراءات الشرعية وما ينجم عنها من العقبات في سير القضايا لما طلبوا جميعا اصلاح المحاكم الشرعية ان لم يكن حذفها ولو تجاسرتم بادخال اي تنقيح على النظام الشرعي الجاري به العمل الان بتلك المحاكم اعرب كلهم عن سخطهم وعدم رضاهم بذلك »

ويرجع عهد هذا التصريح الى عام ١٩٣٤ وكان تاثيره على المقيم العام ان ابقى النظر في القضايا المتعلقة بالملك العقاري الغير المسجل للشرع العزيز حسبما جاء بامر ٢٣ جانفي ١٩٣٥

ولقد تذكرنا نفس هذا التصريح اثر ظهور مجموعة اوامر علية بالعدد الاخير للرائد الرسمي التونسي تضمنت اصلاحا بالاجراءات الشرعية

وهكذا لاول مرة منذ ١٨٧٦ وبسعي من شيخ الاسلام وزير العدلية التونسية وبعد استشارة لجنة متركبة من شرعيين وغير شرعيين اسس ملك البلاد بصفته قاضي القضاة مجلة للاجراءات الشرعية بعد ان كانت مجرد قواعد مقتبسة من للقرءان العزيز جرى العمل بها لدى الشرع العزيز اشتملت هاته المجلة على مائة وخمسة وثلاثين فصلا اقتبس غالبها من قانون المرافعات المدنية التونسية وجاءت بضبط القواعد التي ينبغي ان يخضع لها سير القضايا لدى المحاكم الشرعية الى ان تتم بالحكم

ولا تنطبق هاته المجلة على التونسيين المسلمين الراجعين بالنظر الى المحاكم الشرعية من حيث حالتهم الشخصية فحسب بل انها نافذة ايضا نحو الاوروبيين حيث ان قضايا الاستحقاق المتعلقة بالملك العقاري الغير المسجل من مشمولات انظار الشرع العزيز ولو كان بعض المتقاضين اوروبيين

ولاشك ـ وليس هذا موضوع هاته السانحة ـ ان مطالعة المجلة الجديدة مطالعة جيدة تنبيء بغموض بعض فصولها او بنقص ولا شك ايضا انه سيلاحظ بصفة متجة انه كان من الواجب تاسيس مجلة القانون الشرعي ثم مجلة

[البقية على الصفحة الثانية]

المجلس الكبير ـ او ـ جسر الجرائم

افتتح المجلس الكبير كعادته في دورة غير اعتيادية وتليت الخطب كالعادة من الرئساء ومن الكواهي . والذي يلوح ان الغرض من فتح هذه الدورة مشكلة انتهاء عقدة السكك الحديدية . هل ان الدولة التونسية تريد تجديدها على الصورة المخجلة القديمة والميزان يتحمل للشركة العجز بعد ان توزع على ارباب الرقاع الارباح في كل عام كالعادة ....

والذي يظهر ان الشركة ترغب في ذلك اشد الرغبة وان القسم الفرنسي والاشغال العامة يؤيدون ذلك التجديد لان ذلك منهم وراجع اليهم والغرم على ميزان الامة التونسية . وهي حقيقة مشكلة تخجل الانسانية وتبكي العدالة وتزري بشرف الانصاف

والحال ان الامر سهل وهو ان الحكومة التونسية تضمها الى ادارتها وتديرها وان الربح لها والخسارة عليها . وانه اخيرا اجلت الى سنة قابلة وان اصدق كلمة صدع بها احد النواب هي ان الكلام النافذ للقسم الفرنسي وحكومة الحماية والخارجية تمحي ما تشاء وتثبت ، ولا فائدة في القيل والقال والذهاب والاياب . اما مسئلة منحة البترول فقد طويت في خطاب جناب العميد بلين وطرف خفي من ان القضية بحث وتفتيش يستغرق مدة زمانية كما انه يخشى على تفريط امر ربما يقع منه النفع الكثير ...!

مجلة المرافعات الشرعية

[بقية ما بالصفحة الاولى]

الاجراءات الشرعية لتكون هته الاخيرة ملائمة لسابقتها ولنترك القول الفصل الى الاختصاصيين في الفقه ليجودوا بما سيدبجه يراعهم نقدا وشرحا ومناقشة فيما يتعلق بهذه المؤسسة مما يشفي الغليل ويكون له النفع الكثير.

غير ان ما نريد ملاحظته اليوم هو ان كلا من تاسيس مجلة للاجراءات الشرعية والتعقيب لدى الشرع العزيز يعتبر مرحلة مهمة ترمي الى تصيير العدالة الدينية المستبقاة الى عدالة دينية مفوضة.

ومما نذكره ايضا بدون تحيز وبدون ان يكون ديدانا حب المقايسات والتنظير هو ان التصريح التاريخي الذي فاه به المقدس المبرور سمو الباي المعظم سيدنا ومولانا محمد الناصر باشا باي (برد الله ثراه) في ٢٤ افريل ١٩٢١ والذي فوض بمقتضاه العدالة الى محاكم الحق العام دل بدون منازع على انتهاج جديد في تطور البلاد السياسي.

وبتنازله في سنة ١٩٢١ عن الحق الذي كان محتفظا به لنفسه في اداء العدالة في غير المادة الشرعية اسس بالبلاد التونسية مبدأ تفريق السلط الادارية والقضائية

فهل يستنتج من تاهيل هذا المبدإ لتفريق السلط الذي سيتمم بتأسيس محكمة ادارية بداية تغيير محتشم ولكنه محسوس في النظام السياسي الحالي الذي هو نظام ملوكي مطلق وتصييره نظاما ملوكيا دستوريا معتدلا ؟

على انه لا يمكن تقدير مرمى هذا الاصلاح تقديرا حقا ! الا بفضل اصلاح فعلي في العلائق بين سلطتي التشريع والتنفيذ

وفيما يخص هاته النقطة فلا يسعنا إلّا ان نشير الى قرائنا الكرام بمراجعة دراساتنا التي كنا نشرناها خلال العام الفارط في شان الوزارة التونسية والبرلمان التونسي والاستقلال الداخلي.

سياسة الاستعمار تسير بالبلاد الى الفقر ثم التلف والفناء

[بقية ما بالصفحة الاولى]

نظير الى ما ياتون به من الاعمال. وان ادارة المال المطلقة التصرف لا هم لها إلّا خلق مصادر الاستنزاف التي يعسر عدها ويؤلم سردها ويوحش ذكرها شان من لا يسأل ولا يحاسب على ما جباه وما صرفه اوتكرم به. وان ابشع ما سن من تلك المصادر اخيرا الاداء على المعاملات الذي سيفقده المستهلك ويعطل العامل اليومي ويميت الصناعة ويشوش المبادلات، حيث يتضح منه وان القمح مثلا لا يصل الى فم الاكل رغيفا حتى يغمر باداءات متكررة للميزان وكذلك جلد البقرة من عهد سلخه الى ان يصير نعلا فلا يلبس حتى تكرر الاداءات عليه اضعاف الرغيف لا سيما اذا انتقل من تاجر الى آخر ومن بلد الى بلد وكل ذلك الاداء يحمل على المستهلك المؤسر والمعتر لا محالة فاذا شكوت او تاوهت من ذلك فتجاب بان ذلك مشيئة الاستعمار فينا...

كل هذا والسلطة العليا ومن بيده التشريع لم ير ان امامه تحميل الشركات ما يخفف من هول ذلك الميزان. التي استحوذت على كنوز المملكة واصبحت كحكومة في حكومة مطلقة التصرف تعسف في الاستخدام وتطرد وترجع

البترول التونسي او الذهب الاسود

تناولت الصحف التونسية من وطنية وافرنسية الكلمة حول هذا الاكتشاف لكنز دفين ثبت وجوده في جهات من الارض وفي نقط متعددة من الاراضي التونسية . وقد اشيع بان حكومة الحماية منذامد وهي تهيء الاستعداد لاستثماره وايجاد شروط البحث ومباشرة الاستثمار بالعمل وذلك مع شركات غيرفرنسية بل انقليزية اميريكانية عملا بقاعدة ان الاعمال العظمة لا نجاح لها إلّا بوفرة المال الذي لا يوجد إلّا لدى من انعش اوربا اليوم بدولاره الصقيل تجاه الفرنك العليل .

والظاهر ان ذلك الاختيار لم يرق للجرايد الرجعية الافرنسية اتحادا في القول منهم وفي المخاوف من مشاهدة وجود شركات كبرى سكسونية تثري البلاد وتصادر البطالة التي عثت بحياة البطالين التونسيين ويظهر الخلاف في المعاملة قديما وحديثا والسخاء والتقتير والمجاملة والطرد والجزاء حسب العمل. ويندثر شبح التفوق العنصري والذي يترجح ان هذا هو بيت القصيد من تخوف الصحف المشار لها والتي تجاوزته الى نصح التونسيين واستفزازهم لمقاومة المشروع على الشكل المشاع ولهم ان يفضلوا استمرار دفنه تحت طبقات الارض خيرا لهم من شبح شركات اجنبية تغمر البلاد بالعمل وتشيد القصور الضخمة وترفع عليها رايتها واعلامها التي ربما يعسر انزالها بعد .

وفي ذلك من ذهاب الاستقلال الذي تتمتع به تونس ما لا يخفى على متبصر ينظر الى العاقبة في الامور . ثم قال البعض من نوع هذا الهذيان ان التونسيين اذا استسلموا ولم يعارضوا فربما يقع حرمانهم من الوعود التي ستحقق لهم دولة الحماية انجازها قريبا وبالتأكيد..!

وان من الغريب ايضا دخول الشيخ دورن اقليفيل الاشتراكي سابقا الشيوعي اليوم في ذلك الهذيان الذي لا يصدر إلّا عن امثال كولونا فانه اكثر من التخوف والمخاوف على التونسيين بالخصوص فيما نشره مرارا وتكرارا في رصيفتنا البتي متان الاسرائيلية والراسمالية معا انها من الفصول التي لا تخرج عما ابداه امثال كولونا من الرجعيين ، وانه منه نصحا للتونسيين وتانيبا لرجال الحماية فيما يعملونه في ذلك السبيل تحت الخفاء على ان حضرة الزميل هو الخبير بان الشركات الافرنسية منذ تاسيسها كيف كانت معاملتها مع التونسيين اخذ او عطاء او استخداما وانه هو الذي وقف مواقفا امام القضاء وبكى واستبكى شفقة منه على ضحايا شركة الفسفاط القاسية التي ارادت ان تكون حكومة في حكومة تكره من العمل وترسل على الخدمة الجنود .

فكيف والحالة ما يعلمه من ساير الشركات تجبرا ان يعارض التونسيون حلول شركات اخرى ذات المال الغزير لاخراج ثروة دفينة يرجو اسعاد البلاد بعمل متسع وخدمات تدر على البطالين درا الحياة بانصاف ومساواة .

وانما الذي يؤمله التونسيون من حكومتهم ان صحت الاحلام تكون الشروط في الاتفاقات لجانب الامة نفعا وان قبل البت تذاع تلك الشروط .

حسف اهواء العنصرية وترسل القوات المسلحة عندما تشعر بادنى ميل من عملتها الى ترك العمل وان فاجعة المتلوي وصفاقس لاقوى دليل!

هذا ولا مانع من ضم فقرات من خطاب جناب الوالي العام للجزائر اخيرا اثر جلسات التعاضديات الفلاحية ختاما لكلمتنا هذه وتايدا لفساد السياسة الاستعمارية المنكرة اذا لم يجاري في منطوقه فهما حيث قال ان الاستعمار قد ربى وحما سكانه وان فرنسا تحمل حيث ما ذهبت المثل الاعلا في الكرم والمدنية. واذا كان الاستعمار استثمار واستعباد اهل البلاد فانتا نستنكره ونقاومه ...! ثم قال وانما الاستعمار هو المجهود الذي يقوم به المعمرون حتى اتت الارض ثمارها واصبحت خصبة ثرية دون ان يطرد واحدا ... بل عاملون على تربيه وحماية سكانها ...

ذلك ما فاه به جناب الوالي العام امام ممثلي تونس والمغرب الاقصى الافرنسيين الذي وقع استدعاؤهم دون ابناء البلاد لتمثيل بسيط والحال ان في الحكومة التونسية والشريفة من يقوم بسفارة في اكبر دولة كعبد الله وخير الله وسعد الله مثلا. وكانه كان تبعا لغير سياسة الرشد واستيلاء الختال الاستعماري على النفوس

هذا وان لنا عودة لشرح فقرات الخطاب المشار له رجاء ان يحصل منه ما على منطوقه من الرغبة في ايقاف ذلك التيار لاسيما وانه صادر من رجل العمل والنفوذ بالقطر الشقيق

سليمان الجادوي

حمام الانف

المجلس البلدي

قرر المجلس البلدي اخيرا بحذافره كما يظهر الزيادة في اسعار الاستحمام وفي كراء المحلات التي حوله قرارا لا يعلم هل كان اتفاقيا ام بغلبة الاقتراع ... ام الامر كان للتفويض الفعال فقط . فرفع كراء المحلات من ثلاثة الى سبعة الاف فرنك وفي الاستحمام من عشرين فرنك الى خمسة وخمسين فرنك في البانو ومن خمسة فرنكات الى خمسة عشرة فرنكا في الجابية العمومية . فكانت تلك الزيادة الفاحشة بدون ما سبب يوجبها حتى استغربها الراي العام وقابلها بوجه عبوس وزاد على ذلك بان اشعر مدير الحمام الكرسكي التبعة انذارا المستحمين اذا تجاوز البقاء في البانو عن النصف ساعة ترتقي الزياد على ضعفها اعني مائة وعشرة فرنكات .

وانه ما كان ينتشر وينفذ قرار جناب المجلس البلدي المعظم حتى انتشر معه في الوسط التونسي دهشة الاستغراب لفقدان الموجب والسبب التي تستند عليها مصالح اخرى كمصلحة الحمام المعدودة من الموكدات التي يتحتم فيها اسباب التسهيل كالاستحمام للتداوي لا للرياضة وتنعيم الابدان ويفزع لها المصاب والمزمن المرض والمقتير والموسر ومن اقعدة الشلل من الوقوف ومن اشير عليه طبيا بمتابعة الاستحمام كل يوم او يوم بعد يوم او مرتين في الاسبوع وماذا يفعل المسكين اذا كان متوسط الحال ازاء غلاء المعاش وارتفاع بدل الاستحمام وكراء البيوت وتذكرة الرتل ذهابا وايابا . لذلك كان التعجب شديدا من صنيع الهيئة البلدية لان الحمام حمام استشفاء ولم يزد عليه من الخارج كلفته صرف الدولار فالماء من الجبل والوقود في باطن الارض والعملة كالسابق من الايام فان التونسيين لا يزيد عددهم على اقل الجمع عند النحاة والفرنسيين ضعف ذلك العدد والجرايات هي هي وحارزة بلا جراية تقتات من الفتحات هذا كلام ينبغي تفهمه من تلك الهيئة وربما عدنا اليه اذا بقي ذاك القرار نافذ المفعول فيما وصل الينا من غرايب التصرفات التفويضية ؟ ؟

هذا واغرب ما نشبه ختاما لكلمتنا هاته ما بلغنا اخيرا ان الحاج الغربي الذي توفي في خدمة الحمام نحو ثلاثين سنة يباشر اشغالا شاقة رحمه الله تعالى لم يعتن المجلس به لا في مرضه ولا في دفنه ولم تعطى ارملته اعانة مالية تسد بها فراغ ما صرفته وجزاء عمل زوجها المسكين بل انذرت بالخروج من دورها ان وجدت محلا تاوي اليه لانها مسلمة لا تستحق الاكرام والجزاء عن العمل ولو كان بدل الزوج الراحل فرنسيا لرايت السخاء الحاتمي من المجلس البلدي عليه وعلى ارملته كما وقع من منح ثلاثين الف فرنك لعامل فرنسي باشر العمل خمسة سنوات فقط حسبما بلغنا رغم ان دخل الحمام كله من التونسيين وهم لا يجدون بنظامه المشوم مساواة حتى في احقر مصلحة كحمام واستحمام ؟

كما بلغنا ايضا ان المفوض المحترم انذر الحارزة الثانيه ذات الاربعة ايتام التي باشرت الحرازة نحو خمسة اعوام بلا جراية دون الفرنسيات ان لا تباشر بعد اليوم حيث ان ارملة الحاج تريد البقاء وحدها . وهذا اغرب مما يسمع وهو التكرم على الغير بحق الغير فاين الكراسي التي اعمرت وهل بلغهم هذا التصرف الممقوت او انهم عودوا السنتهم على كلمة (وبي) وميل رؤوسهم على الاشارة بالوفاق. . او انهم كالذين لا يهابون خلع براقع العوانس على الترايب حياء ممن فزعوا اليهم عند التسمية مطالبين لهم بالعمل الصالح العام اولا يخجل البعض منهم نطق لسان حاله حيال عرش المفوض بقول ابي فراس رحمه الله تعالى :

فليتك تحلو والحياة مريرة
وليتك ترضى والانام غضاب
وليت الذي بيني وبينك عامر
وبيني وبين العالمين خراب ? ?

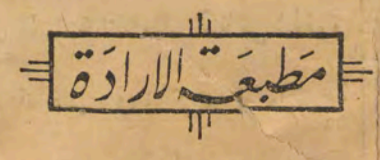
وعلى كل حال فمرشد الامة يرجو من تلك الهيئة زيادة التفهم من ضرر القرار وانصاف ارملة الحاج الراحل وارجاع للارملة الاخرى الى عملها بجراية كالفرنسيات حتى من ان يتجاوز الاستلفات الى السلط العليا ببيان وشرح ما هنالك عملا بواجب القيام بالدفاع عمن لا حول لهم ولا قوة وان انسانية المجلس البلدي اعتبرتهم ككرة القدم او ملالة في ساحة الرياضة واللعب التي اليك وإلّا فالكلام بقية .

الى وكلاء الجريدة الاكارم

المرجو ارسال ما تحصل لديهم من بيع الجريدة بحساب البريد عدد ١٣٢٤٩ لان البعض كان ارسله تارة باسم المدير والغالب باسم مرشد الامة فتعذر استخلاصه من الوسطة فرجع الى مرسله ولذا وجب التنبيه

ولا يلزم ارجاع الفواضل ولا العناوين ولهم الشكر العاطر والثناء الجميل

صاحب الامتياز : سليمان الجادوي



اسبوع في الجزيرة

حول الصحة العامة

بقدر ما يشاهد على ارجاء الجزيرة من اقبال اهلها على اعمالهم وانصرافهم الى اشغالهم ومتاجرهم والعناية باملاكهم الفلاحية لخصب السنة وذلك بسبب استقامة ادارة الحكومة المحلية التي انصفت فاراحت ولا من يشتغل بشغب إلّا ما قل حيث ان الاغراض لا تجد للوصول سبيلا. فقد كان كدرهم المجدد من الحالة الصحية التي عليها الجزيرة لاسيما في الناحية الغربية فانه دام المرض المتنوع في هاته الجهة اجيم اشهرا وادخل الى المقابر عددا من ضحايا اهمال المعالجة والمداوات في كل اسبوع . لان هاته الجهة ابتليت بمستنقعات من البير الارتوازي الذي اهملته الحكومة نحو من خمسين سنة وهو يصب في البحر فاحدث ذلك الاهمال وعدم العناية به ما احدثه من الامراض بل وبتقاصر الطبيب ايضا وعدم عنايته وتكاسله عن الاجابة عند الاستدعاء اذا كان المصابون فقراء فانهم يهملون الى ملاقات الحتف او يحميهم الاجل المقدور...

على ان هاته الجهة ابتليت بممرض ايضا لا يسرع عند وجوب التلبية كالطبيب الذي غرسه او اسوة به إلّا بشروط ثقيلة على الفقراء وهو مشلول اليدين يظهر احيانا الى جعل الزرارق برجليه وقد طلبت الجهة نقلته الى جهة اخرى او اعفاءه حتى يعافى مما به فحماه الطبيب وان كثيرا ممن زرق لهم فتسببت احالتهم على طبيب اخر . ولذلك كان الكدر عاما من الجهة الصحية فقط وعليه فان مرشد الامة يستلفت نظر الوزارة الصحية الى ذلك الخلل المولم وانه يشير بنقلة الطبيب الذي اصبح الجو مكفهرا من عدم عنايته بالفقراء والشطة في مقدار بذل العيادة شططا بعث في المصابين الاستسلام للاقدار.. هذا ومن اخبار الجزيره اشاعة نقلة جناب العامل الى جهة اخرى فقد استياء منها العموم استياء كدر صفوهم شان التعلق بالمستقيمين من ذوي الحكم والنفوذ .

فلا غروى فان لاهل الجزيرة الحق في انزعاجهم من صدق النقلة او الارتقاء حيث انهم يتهيبون اعادة ذكرى التاريخ الثابت الذي تقمص فيه طمع اشعب وتلصص ابي دلامة وخلق الحطية الشاعر الجاهلي فجل المعلقات العشر!! على انهم يرجون ان يكون القادم خير خلف لخير سلفان صح الارتضاء .

هذا وان الاجابة قد وقعت لكلمة مرشد الامة في اشهار بيع الاسواق البلدية حتى السوق الكبير الذي كان مرتعا لدولة ساعد المجلس البلدي وركبته تفشت فيه انواعا من المظالم والاضطهادات وجبايات استخلصت ووضعت في الجيوب. فان تلك الاجابة ستتوفر منها الاصلاحات البلدية المهملة سنينا واعواما استنادا على الفقر في الميزان ...!

فان الراي العام ينتظر اليوم شروعا في الاوكد والاوكد كالنور الكهربائي وان لا يعود لبيع ماء الشراب اكراما لسمعة بين البلديات ، وكما نرجوه ان لا يهمل بعض متوظفيه الذين ساروا سيرا ارضى العموم والذين خدموهم سنوات تسعا بنزاهة وصدق واخلاص

ومن الانباء الحميدة ايضا الواصلة الينا ان الجمعية الخيرية بهمة مجلسها الجديد سارت سيرا طيبا ونشطت نشاطا بعث في النفوس وثوقا سينتج ما يرجى من الخيريات الحازمة الصادقة الصادقة في العمل

وان من بكورة اعمالها مواصلة الجهد في تكوين الفرع الزيتوني الذي اليوم تاهب للبروز

الخيرية بالجزيرة

ولا يلبث ان يلتحق باصله العامر بهمة الشيخ الاكبر فخر المملكة التونسية وسراجها العلمي الوهاج شيخ الجامع الاعظم سيدي محمد الطاهر ابن عاشور اطال الله بقاءه نبراسا لهاته الايالة وشمسا مشرقة تكون المعاهد وتضيء الارجاء وتنير العقول والافكار شان الذي يبعثهم الله تعالى بعد فترات من الزمن لاصلاح الامم.

مجلس الامن وجرائم الدول العاتية

لم يكن في امل عاقل من بني ادم ان يظن بمجلس الامن او الامم كما لقب نفسه ان تسفر اعماله منذ اجتماعاته المتوالية عن الجرائم والبلايا التي تنهل وتصب على رؤوس الشعوب الضعيفة حالة كونه جالسا يفكر في تطبيق مباديه التحريرية لهاتيك الشعوب ورد البلاء عنها من غلاة الاستعمار مستعبدي البشر وبينما لا زال العالم البشري ينتظر منه بحل مشكلة برلين وفلسطين واذا ببلية اخرى وهو اعتداء هولندا الفضيع على الجمهورية الاندونيسية المسلمة اعتداء يندر بالنظير بحرا وبرا وجوا يضاف الى هاتيك المشاكل المتسببة في اغراق الانسانية في بحور من الدماء والقتل والتاسير لا زال ممتدا يلتقم كل ضعيف . وان مجلس الامن يجتمع ويفترق على الاجرام والاثام .

وغاية ما فعله مجلس الظلم فانه بادر بطلب ايقاف القتال واطلاق سبيل الاسرى من اعضاء الجمهورية ورئيسها وابلاغ ذلك الى كاتب الدولة الهلاندية الغاشمة سخرية وعبثا حيث اجاب هذا الاخير انه يتعذر ابلاغ الامر الى ساحة القتال بسرعة وان من الاسف ايضا ان من الاسرى من وقع اعدامه قبل وصول الامر..

هذه مصيبة كبرى اضيفت الى نلية فلسطين الدامية والتي غدر فيها مجلس الامن الحكومات العربية بالمهادنة المشؤمة وايقاف القتال اولا ـ وثانيا بين العرب واليهود المجرمين المعتدين حتى جرى ما هو جار اليوم من تمادي اليهود على الزحف والقتال مزودين بالسلاح والاذن الخفي والجيوش العربية مكتوفة اليد تحقيق للعهد وعملا بالوفا مع الخائنين

(فبئس هذا الوفاء وبئس العملي به) الذي انتج خروج مئات الالاف من المسلمين الفلسطينيين من ديارهم شردا يهيمون على وجوههم فرارا من اعتداد اليهود واجرام مجلس الامن الغشوم وغدر وسيطه برنادوت الاثيم

ان مجلس الامن قد اتضح امره وافتضحت غايته وانه كجمعية لصوص او سوق من اسواق المبادلات والعرض والطلب غير ان بضاعته شعوبا وممالك وبلدان ومعاقل وبحور ... فارض فلسطين لمجرمي اليهود الشرد وطرابلس الغرب ترد لسفاكها بعد تجزئتها الى حصص ثلاث... والشعوب تقسم وتباع وتشترى كما كان يجري في القرون الوسطى وان كل هذا الداء هو المرض الاستعماري لا غير وتكالب الاقوياء عليه.لذلك كان الاعتداء الهولاندي الفظيع واعضاء مجلس الامن الذي لا شك ان نواب الدول الاستعمارية فيه على علم وهم ينظرون

اذا فالذي يظهر ان لا معول على هذا المجلس في رجاع الحق الى نصابه والسلام سيغمر العالم وان لا قتل للاستعمار إلّا بحكمه لا سيما بعد امتداده الى قارة الصين العظمى وانتشاره في ارجائه الشاسعة وبين مآت الملايين من البشر وبعد اضمحلال دولة بيكين التي كانت كسد ذي القرنين في وجه انتشاره باعانة الراسمالية الغربية للغاية نفسها